



المصدر: الامم — رام

التاريخ: ١٩٧١/٥/٢٢

مركز الامم للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

نتائج التحقيق تكشف عن

تفصيلات جديدة وخطيرة

ثلاث خطط لتحريك المظاهرات
واثارة الجماهير بالاذاعة وتعطيل المواصلات

« سلاح الاشرطة » الذي كانوا يستخدمونه للارهاب
يكشف للنياحة عن ادق اسرار التآمر

التحقيقات في الاذاعة تضع يدها
على الوثائق الكاملة لتغيير البرامج تنفيذ الخطة التآمر

علم مندوب « الامم » ان ما توصلت اليه التحقيقات حتى الان يؤكد ان الصورة الكاملة
للعملية التي اريد بها احداث انهيار دستوري في البلاد كانت تعتمد على ثلاث خطط محددة تتلوا



بأحداث فوضى تفتح الباب لاية مفاجآت •

ولقد وضع ان الترتيبات التي كان يعتمد عليها الذين ارادوا احداث الانهيار الدستوري والتي كان مقررا لها ان تبدأ عقب اذاعة الاستقالات الجماعية مساء يوم الخميس ١٢ مايو تشمل دفع المظاهرات وشل حركة المواصلات داخل العاصمة ثم خروج جميع افراد الجهاز السرى للاتحاد الاشتراكي للمطالبة باعادة المستقلين ومهاجمة سياسة الرئيس أنور السادات بحيث يضطر الى الرضوخ واعادة المستقلين واعطائهم السلطة لاظهارهم ببطور العائدين بواسطة الشعب ، او يضطر الى ترك منصبه . وكانت الخطط — على الاقل كما يتصور الذين وضعوها — قد احكم تبيورها بحيث تكمل بعضها ..

وتم بالفعل اعداد خطة لوقف المواصلات
.. وصدر الامر فعلا من قيادة التنظيم
الخاص الى بعض مسئولى الحركة للعمل
على وقف حركة الاوتوبيس والمترو والترام
ونمت خطة تغيير برامج الاذاعة
والتلفزيون ، وصدر الامر فعلا من محمد
عروق مدير اذاعة صوت العرب بتغيير
برامج الاذاعة ، وتم تغييرها فعلا .

ثم خطة المظاهرات والمنشورات
المعادية ، وكان يشرف عليها ويحركها
الجهاز الخاص وعلى رأسه مريد عبدالكريم
أمين الاتحاد الاشتراكي بالجيزة والذي
ثبت من التحقيق انه رجل على صبرى الاول
وكانت بداية ضبط المؤامرة عندما تم
القبض على البعض فى حالة تلبس وهم
يرددون داخل المساجد شعارات مطبوعة
ضد رئيس الجمهورية .. وقد تم ضبط
هؤلاء فى مساجد الكفيا وجركس بعابدين
والمشاوى فى الساحل .

ويتساعد التحقيق مع هؤلاء، تم التوصل
الى محرضيهن والمخططين لهذه المظاهرات،
واتضح ان من بينهم محمد عبدالمنعم عضو
مجلس الامة عن عابدين والدكتور متولى
النمرسى عضو مجلس الامة عن الساحل
وهما عضوان بالجهاز السرى فى نفس
الوقت .. وقد اعترفا فى التحقيق بتوزيع
افراد الجهاز على المساجد ساعة صلاة
الجمعة بقصد القيام بالمظاهرات .. وقد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تم ضبط الأوراق التي تثبت التدبير لهذه العملية .

كما تبين أن هناك تنسيقاً ما بين الدكتور النمرسي أمين الاتحاد الاشتراكي بالساحل ومحمد عبد المنعم أمين عابدين ، وبين نبيل عبد المنعم وفاروق متولى عضوى الجهاز بالدرب الأحمر . . وثبت أنه قد تم لقاء بينهم عملاً لتنسيق مظاهرات يوم الجمعة . . كما ثبت أنهم جميعهم أعضاء فى الجهاز السرى . . ومن المفارقات الغريبة التي تكشف عنها التحقيق أن الرجل الثانى له فى المسئولية عن شمال القاهرة هو منصور عبد المنعم عضو مجلس الأمة . انه عندما استجوبه المحقق ، كان يردد دائماً عبارة « اعذرنى لانى جاهل » بالرغم من أنه مسئول التثقيف فى الاتحاد الاشتراكي بالمنطقة . ثم انضح أنه أمى وانهم قاموا بتصعيده فى المناصب المختلفة حتى وصل الى عضوية مجلس الأمة .

ولا يزال أحمد ماهر رفعت وعبدلى حسين وأحمد جمال الدين وكلاء النيابة يواصلون تحقيقاتهم فى عملية اشارة الفوضى والاضطراب فى البلاد .

وقد تأكد ان شعراوى جمعة قد تقابل مع وزير الحربية محمد فوزى ابتداء من السادسة مساء يوم الخميس ٣ مايو وظل الاجتماع قائماً فى منزل شعراوى جمعة حتى غادره وزير الحربية الى مكتبه .

امر بحرق التقارير

وقد أصدر شعراوى جمعة أمره لمدير المباحث العامة بحرق كافة تقارير تسجيلات المحادثات التليفونية الموجودة بإدارة المباحث العامة والتي تتضمن الاحاديث التي تبين فيها خطوط هذا التنظيم . . وقد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نفذ مدير المباحث هذا الأمر فوراً في القرن الخاص بإدارة المباحث العامة ، كما أصدر أمره لغرفة التسجيلات لإعدام ما لديها من تسجيلات لم ترد للإدارة بعد ومسح الاشرطة الا أنه أمكن ضبط الاشرطة قبل اتمام اعدامها . وهذه الاشرطة وعددها ١٣ شريطاً كانت خاصة بأحاديث بين أفراد الجهاز السري بالاتحاد الاشتراكي متضمنة الاجتماعات التي تدور بينهم لوضع خطة النظار والمنشورات . وأيضاً ترتيب ما حدث في اجتماع اللجنة المركزية عند مناقشة قرار اعلان اتحاد الجمهوريات العربية .

وقد أمكن ضبط بعض الاشرطة التي لم يكن قد تم حرقها وهي عبارة عن تسجيلات لآلاف من المواطنين كما تم وضع اليد على دفتر متضمن لاسماء من صدر الامر بمراقبة تليفوناتهم منذ سنة ١٩٧٠

الغرفة السرية

وقد عاينت النيابة غرفة التسجيلات ، واتضح أنها غرفة سرية مبنية إدارة هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية وغير مسموح لاي موظف من موظفي الهيئة بدخولها ولا يتردد عليها سوى ضباط ادارة المباحث العامة الذين يتولون المراقبة . ومركب بها ١٢٠ دائرة بحث يمكن مراقبة مئات التليفونات في نفس الوقت ، ويستعان ببعض الفنيين لتوصيل أرقام التليفونات باللوحة وهؤلاء الموظفون لا يتم التعامل الا عن طريقهم فقط .

وعندما سئل مدير المباحث العامة في واقعة حرق الشرائط ، قال انه تلقى الامر من شعراوي جمعة وزير الداخلية السابق بحرقها جميعاً ثم أعطى من تلقاء نفسه أمره بحرق التسجيلات الموجودة بغرفة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التسجيل . وتأل انه في رايه ان هذه الشرائط ملك لوزير الداخلية وليست ملكا للدولة . ولكن شعراوى جمعة انكر في التحقيق انه أصدر أمره بحرق كافة شرائط التسجيلات ولكنه قرر انه اعطى فعلا أمرا لمدير المباحث في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر بحرق شريط معين يتضمن فضائح نسائية لاحد رجال التنظيم السرى بالاتحاد الاشتراكي حرصا على سمعته ، ولان هذا الشخص تجاوب معه في الفترة الاخيرة . . وقد تم ضبط هذا الشريط .

مشروع لتوسيع المراقبة

وقد اتضح أنه كان هناك مشروع قد تم اعداده للتوسع في عملية المراقبة وطلب اعتماد لهذا التوسع مقدار ٣٦ الف جنيه ولا يزال عبد المعطى عبد الرحيم رئيس النيابة وصهيب حافظ وكيل النيابة يواصلان تحقيقاتهما في واقعة الشرائط ويشرفان على تفريقها .

ولا يزال التحقيق مع أعضاء الجهاز الخاص مستمرا ويقوم به صلاح نصار رئيس النيابة وصفوت عباس وكيل النيابة وقد اقتضى اشراف النائب العام بنفسه على التحقيقات الى ان ينتقل بصفة دائمة مع المحامين العامين محمد حلمى العزاوى وشفيق يوسف محمد الى مقر التحقيق بوزارة الداخلية .

ابراهيم عمر